

بين باريس 1 و2.. الغنوشي من منتصر إلى مهزوم

تونس أمام فرصة لفتح صفحة حكم جديدة بلا إسلاميين

في مشهد استثنائي ووقت قياسي، مرت الديمقراطية التونسية الناشئة في ظرف ستة أشهر فقط تلت رحيل الرئيس السابق الباجي قائد السبسي إلى تطبيق جل الفصول الدستورية المتعلقة بالحكم. كانت البداية بانتخابات رئاسية مبكرة، تلتها انتخابات تشريعية فرضت نتائجها أيضا عدم اختصار الطريق بالمصادقة على حكومة الحبيب الجملي المدعومة من حركة النهضة الإسلامية بل المرور إلى السيناريو الثاني الذي يضمن للرئيس قيس سعيد تكليف من يراه الأقدر لرئاسة الحكومة. تطورات سياسية مغايرة للسائد هيأت أرضية جديدة قد تخرج حركة النهضة من الحكم لأول مرة منذ ثورة يناير 2011.

انتهت نشوة إسقاط حكومة الجملي ودخلت كل هذه الأحزاب في اختبار جديد عنوانه تفادي الفرص الضائعة سابقا والتي تلقفتها حركة النهضة لتعود إلى الحكم من بوابات مختلفة، حيث دأبت الأخيرة على أن الدخول إلى الحكم إن لم يكن من الباب، فإنه يكون من النافذة إلى أن رسخت نفسها رقما صعبا في المعادلة السياسية التونسية.

فشل الغنوشي

ما بين لقاء باريس الشهير بين الغنوشي وقائد السبسي عام 2014 وبين لقاء "فندق باريس" بضواحي العاصمة التونسية بين يوسف الشاهد رئيس حزب تحيا تونس، ونبيل القروي رئيس حزب قلب تونس، يختلف الأمر كثيرا، اللقاء الأول أعاد الإسلاميين إلى المعادلة، فيما يبدو أن الثاني الذي جمع خصمين في الانتخابات الرئاسية الماضية ذهب إلى إقصاء النهضة وهو ما ترجم على أرض الواقع بتصويت كتلتى الحزبين ضد المصادقة على حكومة الجملي.

انتهت بمجرد إسقاط حكومة الجملي، بل يعتقدون أن الهدف الحقيقي هو كيفية التعامل مع المعطى السياسي الجديد الذي قد يؤدي بالنهاية إلى إنهاء حقبة حصد معالمها وسطر توجهاتها راشد الغنوشي.

في يوليو 2013، نجحت الأحزاب الحداثية واليسارية وفي مقدمتها حزب نداء تونس وكذلك الجبهة الشعبية وتيارات سياسية أخرى تقدمية، في فرض لغة الشارع المحتج بعد اغتيال المعارضين السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي عبر اعتصام الرحيل الذي اقتل الحكم من النهضة لينتهي الأمر آنذاك بالمرور إلى حوار وطني أفرز في ما بعد حكومة المهدي جمعة.

يرى أنصار هذه الأحزاب أن المهمة قد انتهت بمجرد إسقاط حكومة الجملي، بل يعتقدون أن الهدف الحقيقي هو كيفية التعامل مع المعطى السياسي الجديد الذي قد يؤدي بالنهاية إلى إنهاء حقبة حصد معالمها وسطر توجهاتها راشد الغنوشي.

في يوليو 2013، نجحت الأحزاب الحداثية واليسارية وفي مقدمتها حزب نداء تونس وكذلك الجبهة الشعبية وتيارات سياسية أخرى تقدمية، في فرض لغة الشارع المحتج بعد اغتيال المعارضين السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي عبر اعتصام الرحيل الذي اقتل الحكم من النهضة لينتهي الأمر آنذاك بالمرور إلى حوار وطني أفرز في ما بعد حكومة المهدي جمعة.

في يوليو 2013، نجحت الأحزاب الحداثية واليسارية وفي مقدمتها حزب نداء تونس وكذلك الجبهة الشعبية وتيارات سياسية أخرى تقدمية، في فرض لغة الشارع المحتج بعد اغتيال المعارضين السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي عبر اعتصام الرحيل الذي اقتل الحكم من النهضة لينتهي الأمر آنذاك بالمرور إلى حوار وطني أفرز في ما بعد حكومة المهدي جمعة.

المرور إلى سيناريو حكومة الرئيس يعد مدخلا رسميا لسحب البساط من تحت أقدام النهضة وربما للاصطاف في المعارضة

لكن ما حصل من توافقات بعد الانتخابات التشريعية عام 2014 بين الباجي قائد السبسي وراشد الغنوشي أرجع النهضة إلى الحكم وإن مارسه من خلف الستار إلى أن استأثرت بالسلطة منذ مطلع عام 2018 حين ساندت رئيس حكومة تصريف الأعمال الحالية يوسف الشاهد الذي تصرد على حزب نداء تونس وعلى الراحل قائد السبسي حين فضل مواصلة ترؤس الحكومة بإسناد من الإسلاميين إلى أن نجح بدوره في تأسيس حزب تحيا تونس، مطلع عام 2019 لضمان مستقبله السياسي.

تجد أحزاب التيار الديمقراطي وقلب تونس وتحيا تونس وحركة الشعب وهي التي رفضت تركية حكومة الجملي، نفسها اليوم أمام سيناريو مماثل لعام 2013، بحيث باتت تصطدم الآن وهي تتوجه إلى ما كانت تصبو إليه أي "حكومة الرئيس" بمهمة أصعب تمليها مطالب أنصارها المحمسة أكثر من أي وقت مضى لعزل النهضة ودفعها إلى أن تكون مستقبلا في المعارضة.

وسام حمدي صحافي تونسي

تونس - يعد إسقاط حكومة الحبيب الجملي في البرلمان التونسي ضربة قوية لحركة النهضة الإسلامية التي باتت على وشك فقدان السلطة التي سيطرت عليها طيلة تسع سنوات تلت ثورة يناير 2011 بحكومات متعاقبة ومختلفة.

بحول هذا الحدث السياسي الجديد، زعيم الحركة راشد الغنوشي من منتصر في لقاء باريس الشهير مع الراحل قائد السبسي عام 2014 والذي أعاده إلى بواية الحكم، إلى منهزم بفعل توافقات يوسف الشاهد ونبيل القروي التي دعت للإطاحة بحكومة الجملي قبيل ثلاثة أيام من التصويت عليها في فندق باريس بإحدى ضواحي العاصمة التونسية.

ويمثل المرور إلى السيناريو الدستوري الثاني الذي يضمن للرئيس قيس سعيد تكليف الشخصية التي يراها الأقدر لتشكيل الحكومة القادمة مدخلا رسميا لسحب البساط من تحت أقدام النهضة وربما دفعها في سابقة منذ ظهورها لممارسة الفعل السياسي في العلن إلى الاصطاف وهي مرغمة في المعارضة.

لقد أفرزت الجلسة العامة بالبرلمان التي أسقطت حكومة الجملي، مشهدا سياسيا جديدا متحركا بات يريك حسابات النهضة وخاصة زعيمها راشد الغنوشي الذي يجد نفسه اليوم لا فقط في إحراج أمام خصومه بل أيضا أمام قواعده وانصاره وخاصة التيار الرفض لسياساته والذي يبدو أنه تلتذذ طعم عدم مرور الحكومة أكثر حتى الخصوم الأيديولوجيين للحزب الإسلامي.

اختبار جديد

لا تعد هذه المرة الأولى التي تتمكن فيها أحزاب مختلفة الشارب ومتنوعة الأفكار والطروحات من السج بالنهضة في منطقت خضير قد يكون ماله إنهاء سلطتها على السلطة، لكن المطروح اليوم أمام الأحزاب المنافسة للنهضة التي نجحت في تمرير تصوراتها الرامية منذ البداية إلى التوجه إلى ما يسمى بـ"حكومة الرئيس" أصعب بكثير، إذ لا

تونس تنهي عهدا حكمت فيه النهضة من الباطن

الشعب منحه التفويض ليحكم.. وهذا ما يجب أن يعمل في تونس كفاءات كبيرة مشهود لها عالميا، وهي كفاءات نزيهة، يمكن الاستفادة منها. لا حاجة بالحزب الفائز بالنصيب الأكبر من المقاعد في البرلمان، أن يختار أعضاء حكومته من داخل الحزب فقط.

الدرس الذي تعلمه التونسيون، ولن يجيدوا عنه بعد اليوم، هو أن الديمقراطية لا تعني حكم الضعفاء، والذين اختارهم الشعب ليحكموا، لم يخترهم ليحكموا بقبضة رخوة، بل بقبضة من فولاذ. هكذا فقط تنجح الديمقراطية. ويبتظر التونسيون من حكومة الرئيس المستقل، الذي اصطوفه عن الأحزاب ومنحوه أصواتهم، أن تحكم بقبضة من فولاذ، قبضة تجمع بين الديمقراطية وقوة القانون. إعلاميا بقبضة الجهاز السري للحركة.

الجماهير التي أوصلتها إلى الحكم.. حكومة لا تخشى أن تقول للفاقد إنه فاسد، وتتبنى قرارات لا تتحاذ فيها لأي أطراف، سواء كانت خارجية أو داخلية، وأضعة نصب عينيتها مصلحة تونس والتونسيين.

ما حدث تحت قبة البرلمان التونسي، الجمعة والسبت، يؤكد نجاح التجربة الديمقراطية، وفشل الأحزاب السياسية، وأن التونسيين باتوا اليوم يدركون أن تلك المشهد السياسي، وتعد الأحزاب، لا يفيد ديمقراطيتهم الوليدة بشيء، وأن البرلمان الموزع بين العشرات من الكتل، سيعيق عمل أي حكومة مستقبلية، ويعيق اتخاذ أي قرارات، ويصيبها بالشلل، ويؤمن للحكومة الجديدة مشجبا تعلق أخطاها عليه.

لا جدال في أن تونس تحتاج إلى حكومة ديمقراطية، ولكنها تحتاج إضافة إلى ذلك لحكومة قوية، تمارس الحكم من خلال برلمان قوي، وتحتاج إلى حزب شجاع، يتحمل مسؤولية الحكم، ويحترم الديمقراطية التي أوصلته إليه؛ أي أن يحكم بطريقة تجمع بين الديمقراطية والدكتاتورية. ما تحتاجه تونس هو حكومة قادرة على فرض سياساتها الداخلية والخارجية، والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، التي تلبى مطالب

الجماهير التي أوصلتها إلى الحكم.. حكومة لا تخشى أن تقول للفاقد إنه فاسد، وتتبنى قرارات لا تتحاذ فيها لأي أطراف، سواء كانت خارجية أو داخلية، وأضعة نصب عينيتها مصلحة تونس والتونسيين.

ما حدث تحت قبة البرلمان التونسي، الجمعة والسبت، يؤكد نجاح التجربة الديمقراطية، وفشل الأحزاب السياسية، وأن التونسيين باتوا اليوم يدركون أن تلك المشهد السياسي، وتعد الأحزاب، لا يفيد ديمقراطيتهم الوليدة بشيء، وأن البرلمان الموزع بين العشرات من الكتل، سيعيق عمل أي حكومة مستقبلية، ويعيق اتخاذ أي قرارات، ويصيبها بالشلل، ويؤمن للحكومة الجديدة مشجبا تعلق أخطاها عليه.

من ذلك أن شبهات الفساد تلاحق بعضا منهم. السبب الثاني لفشل خطة الغنوشي، وهو الأكثر أهمية، أن التونسيين استفاقوا للعبة التي مرتت عليهم في السابق، ووجدوا انفسهم في كل مرة لا يدرون لمن يوجهون أصابع الاتهام، ويحملونه الفشل والشلل الذي أصاب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في البلاد، وذلك رغم الحديث، في الداخل والخارج، عن نجاح التجربة الديمقراطية التونسية، التي أصبحت نموذجيا يطالب العالم دول الربيع العربي العمل على تطبيقه.

نجح الغنوشي في خطته مع المنصف المرزوقي، والباجي قائد السبسي، والحبيب الصيد، ويوسف الشاهد ومصطفى بن جعفر، ويقال إنه اتفق هذه المرة مع زعيم حزب قلب تونس، نبيل القروي، ليس من الباطن، وإنما من باطن الباطن، بعد أن كان قد اتهمه خلال الحملة الانتخابية الأخيرة بالفساد، مؤكدا أن النهضة لن تتحالف مع قلب تونس.

علي قاسم كاتب سوري مقيم في تونس

لماذا فضل زعيم حركة النهضة الشيخ راشد الغنوشي، وهو على رأس الحزب الفائز بالانتخابات التشريعية، عدم تكليف شخصية من داخل حركة النهضة لتشكيل الحكومة؟ بالتأكيد، لو أنه اختار هذا الحل، لم يكن ليعدم العثور على حلفاء، من أحزاب وكتل أخرى، يقوي بهم مركزه. ورغم علمه بذلك، اختار أن يلجا للطريقة التي يستطيع من خلالها ممارسة الحكم من الباطن، بينما يترك للأخرين مهمة تلقي اللوم ومواجهة غضب الشارع. لم تجر الرياح كما اشتهاها الشيخ راشد، ولم تنجح هذه المرة، رغم أنها أثبتت فعالية في مرات سابقة، وذلك لسببين، الأول: أن الحليف "المضمون" الذي أسندت إليه مهمة تشكيل الحكومة، بالغ في إرضاء النهضة، واختار حكومة مشكوكا بولاء أعضائها وانتماءاتهم، رغم ما قيل عن استقلاليتهم. والأسوأ



خسارة مضاعفة لزعيم النهضة

تدوينة القيادي عبد اللطيف المكي دقائق فقط بعد إسقاط الحكومة في البرلمان "إلى السيد رئيس البرلمان، أحسنت" أي مجال للمكابرة أولهروب إلى الأمام مواصلة التغليط على عمق الخلافات التي تهدد بشقها مستقبلا.

كما تظهر مداخلة رئيس الكتلة البرلمانية للنهضة نورالدين البحيري قبيل التصويت على حكومة الجملي، تخبطا كبيرا واضطرابا غير مسبوق ليس تخوفا على مصير الجملي بقدر ما هو توجس من أن تلقي الأمانة على الشأن الداخلي للنهضة وخاصة على مستقبل رئيسها الذي أطال الرحلة بالتنازل الرفض له داخل حزبه قبل عقد مؤتمره الحادي عشر الذي لا يحق فيه للغنوشي رئاسة الحركة مجددا وسط عام 2020.

تذهب حركة النهضة إلى مجارة الوضع الجديد غير المتعددة عليها باللعب على وتر نفس الكلمات القائمة على شعار التوافق بدعوتها في بيان صادر عن مؤسسائها يوما فقط بعد خيبة عدم مرور حكومتها في البرلمان وجوب أن تكون الحكومة القادمة التي سيكلف الرئيس بتعيين من سيشكلها قائمة على الوحدة الوطنية والتوافق بين مختلف الأحزاب الممثلة في البرلمان.

وتتشبث الحركة باجترار نفس شعارات التوافق لإيراقها التام أن خسارة عدم مرور حكومة الجملي لن تكبلها فحسب أو تدفعها إلى المعارضة، بل لأن ذلك قد ينهي أيضا حكم التيار الإسلامي برمته خاصة أن ائتلاف الكرامة (كتلة برلمانية سلفية) الذي صوت لها لفائدة حكومة الجملي يجابه برفض واسع من جل الأحزاب البرلمانية العلمانية والتقدمية والقومية.

كما تكابد النهضة الآن جاهدة لتلافي خطأ منهجي لم تعد اقتراهه والممثل في حرق كل أوراقها بعدما قدمت أسماء رشحت لنيل حقايب وزارة في تشكيلة الجملي كانت تهم في وقت ليس بالبعيد بقرنها من النهضة وبالتعتس عليها خاصة في ما يتعلق بسفيان السليطي الناطق الرسمي باسم النيابة العمومية والذي قدم لمنصب وزير للداخلية رغم الكثير من الاعتراضات عليه من الأحزاب السياسية المنافسة للنهضة التي قدمت له في أكثر من مرة انتقادات بشأن كيفية تفاعله مع ملفات هامة تتعلق خاصة بقضايا المعارضين السياسيين شكري بلعيد ومحمد البراهمي وكذلك ما يعرف إعلاميا بقبضة الجهاز السري للحركة.

البرلمان لا يتقن فنون السياسة في العلن بقدر ما يبذل ويبرع فيها في الغرف المغلقة، فحتم نجاهه في ترؤس البرلمان لم تمله حنكته كرجل دولة بل كان نتاجا لشقفة أبرمها مع زعيم قلب تونس نبيل القروي بصفته رئيسا للحركة وغير متقلد لأي منصب أو مسؤولية في الحكم.

سيناريو المعارضة

لا سؤال في تونس وتحديدًا بين أنصار النهضة، سوى ماذا يعني إسقاط حكومة دعمتها الحركة؟ وما هو مصير حزب إسلامي درج على تسويق خطاب "النهضة بخير"، وترويج شعارات نزوق الخلافات بين قياداته على أنها مجرد تدافع فكري داخلي وديمقراطي.

لم يعد الآن بيد حركة النهضة بعد مداخلة أيمنها العام السابق زياد العذاري في البرلمان مخاطبا الحبيب الجملي بقوله حريفاً "إن اختياركم لتشكيل الحكومة خاطيء، لن أصوت لحكومتمكم" أو بعد

هو الخسارة المضاعفة لزعيمها راشد الغنوشي.

تتلخص خسارة الغنوشي في ثلاثة مستويات متلازمة يختلط فيها الطموح الشخصي للرجل بمستقبل حزبه داخليا وكذلك بالصورة التي يروجها زعيم الحركة عن نفسه خارجيا وخاصة لدى حلفائه المقربين الراعين لمشروع الإسلام السياسي في المنطقة.

حين رحل الباجي قائد السبسي في شهر يوليو 2019، وجد الغنوشي الساحة خالية ليقدّم نفسه بصفته الرجل رقم واحد في المعادلة السياسية التونسية، فبعد أن استهوته في فترة ما كحاكية طرح بإعلانه اسم الشخصية التي يرى أنها الأدر على تشكيل الحكومة، يبقى ارتفاع صوت الخطاب العلن الساعي لعزل النهضة هو المسطر في المشهد السياسي التونسي، لكن وإلى أن يحدد مصير هذه الفرضية مستقبلا، فإن الاستنتاج الأكثر وضوحا وإجماعا لا فقط بين عامة الناس بل داخل أسوار حركة النهضة

بدأ زعيم حركة النهضة بصفته رئيسا



ما تحتاجه تونس هو حكومة قادرة على فرض سياساتها الداخلية والخارجية، الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، التي تلبى مطالب الجماهير التي أوصلتها إلى الحكم.. حكومة لا تخشى أن تقول للفاقد إنه فاسد، وتتبنى قرارات لا تتحاذ فيها لأي أطراف، سواء كانت خارجية أو داخلية، وأضعة نصب عينيتها مصلحة تونس والتونسيين.

على من يريد أن يحكم تونس، ألا يتخلّى عن الدكتاتور القابع داخله، خاصة عندما يتعلق الأمر باتخاذ القرارات الكبيرة.. الحزب ومن ورائه